أكثر من ٩٩٠ مليار ليرة ارتفعت الصادرات السورية إلى الدول العربية

«المركزي للإحصاء»: عجز الميزان التجاري انخفض إلى ٦٠٤ مليارات خلال ٢٠٢٠

عربش: لا يعبر عن واقع العجز لكونه عاماً ذا خصوصية بسبب كورونا والإغلاق العالمي وتوقف الاستيراد والتصدير

لو كانت زيادة الصادرات فعلية لانخفض سعر الصرف وهو عكس ما تم على أرض الواقع

محمد راكان مصطفى

كشفت بيانات المكتب المركزي للإحصاء المتضمنة إحصاءات التجارة الخارجية أن إجمالي المستوردات خلال عام ٢٠٢٠ بلغ ٩,٨٩٣ ملايين طن بقيمة ٤٦٢٢,٩ مليار ليرة، مقارنة بـ١١,٢١٣ مليون طن بقيمة ٢٩٨٢,٦ مليار ليرة، خلال العام ٢٠١٩.

في حين أن إجمالي الصادرات خلال ٢٠٢٠ بلغ ٢,٠٥٦ مليون طن بقيمة ٢٣٠٨,١ مليارات ليرة مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ إجمالي الصادرات خلاله ١,٣٩٧ مليون طن بقيمة ١١٣٨,٨ مليار ليرة سورية، وكما تم خلال ٢٠٢٠ إعادة تصدير ٩ آلاف طن بقيمة ٦,٧٢٠ مليارات ليرة، في حين تم في العام ٢٠١٩ إعادة تصدير ٨ آلاف طن بقيمة نحو ٥,٢ مليارات ليرة.

وأشارت بيانات المكتب المركزي (التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) إلى أنه تم خلال العام ٢٠٢٠ ترانزيت ٢٩١ ألف طن بضائع بقيمة ٣٩٩,٣ مليار ليرة، في حين بلغ خلال عام ٢٠١٩ إجمالي الترانزيت ٣٢٦ ألف طن بقيمة إجمالية بلغت ٣٤٥,٧ مليار ليرة.

وكشفت بيانات المركزي للإحصاء أن عجز الميزان التجاري خلال ٢٠٢٠ بلغ ٦٠٤,٤- مليارات ليرة، في حين بلغ في العام ٢٠١٩ -٧٠٣,٩ مليارات ليرة، في حين في العام ٢٠١٨ بلغ ٧٥١,٣- مليار ليرة.

مع التنويه إلى أنه تم اعتماد سعر الصرف على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية الصادر عن مصرف سورية المركزي في العام ٢٠٢٠ والمحدد بسعر ٩٦٩,٣٨ ل.س للصادرات و٩٦١,٧٧ ل.س، وفي عام ٢٠١٩ تم اعتماد السعر للمستوردات بـ٤٣٧,٣١ ل.س وللصادرات بـ٤٣٤,٦٩ ل.س.

الأستاذ الجامعي ومدير مكتب الإحصاء سابقاً الدكتور شفيق عربش رأى في حديثه لـ«الوطن» أن العام ٢٠٢٠ كان له خصوصية لكونه تم خلاله الإغلاق عالمياً بسبب فيروس كورونا، وبسببه وتوقفت حركة الصادرات والمستوردات في جميع دول العالم ومن ضمنها سورية، فإنه لا يمكن الحكم بوجود انخفاض بميزان العجز التجاري أو لا.

وعن زيادة أرقام الصادرات رأى عربش أنه وبالنظر إلى الوزن يتبين أن الزيادة بكمية الصادرات طفيفة وليست ذات قيمة، وأن ما زاد مبلغ الصادرات هو ارتفاع سعر الصرف والذي زاد بنحو الضعف عن العام ٢٠١٩، وأضاف: لو أنه كانت هناك زيادة فعلية بالصادرات لانعكس الأمر بزيادة الوارد من القطع الأجنبي وبالتالي انخفاض سعر الصرف، وهو عكس ما تم على أرض الواقع.

الدكتور عربش لفت إلى أن الإغلاق الذي جرى خلال العام ٢٠٢٠ بالبلاد والذي دام نحو الشهرين، أدى إلى توقف الإنتاج لنحو ٢٠ بالمئة من أيام السنة، وبالتالي أدى إلى انخفاض الإنتاج، معتبراً أن الزيادة التي حصلت بكمية الصادرات كانت على حساب احتياج السوق المحلي والمواطن وزيادة التكاليف عليه.

وقال: لا أعتقد أن التقارير الصادرة عن المكتب حالياً ذات درجة من الموثوقية في ظل الآلية المتبعة حالياً في العمل، وأضاف: وإن اعتبرنا أنها موثوقة إلا أنها وبعد مضي نحو العام ونصف العام لم تعد مفيدة حالياً في رسم السياسات الاقتصادية للحكومة.

وأشار إلى وجود كميات كبيرة من المستوردات دخلت بصورة غير نظامية تهريباً من تركيا عبر مناطق خارجة عن سيطرة الدولة، ووفقاً للميزان التجاري التركي مع سورية يتبين أن الكميات المصدرة أكبر من الكميات المستوردة الموجودة في البيانات الرسمية.

بدورها الخبيرة الاقتصادية والأستاذة الجامعية الدكتورة رشا سيروب بينت أن التحسن في الميزان التجاري يتم بزيادة الصادرات أو انخفاض المستوردات أو بكليهما، وأضافت إلى أنه لا يعتبر ذا قيمة إذا لم ينعكس على الواقع الاقتصادي والتضخم وهذا ما يهم المواطن.

سيروب وصفت رقم الصادرات خلال العام ٢٠٢٠ بالخجول، وأنه لا يعبر عن عدم وجود زيادة فعلية في حجم النشاط الاقتصادي والتي يجب أن تنعكس على التشغيل أو على العمالة.

ورأت سيروب أن الزيادة الحاصلة في الصادرات كانت على حساب السوق الداخلية، ولم تكن بسبب زيادة الإنتاج، والذي يؤدي في حال تحقق إلى زيادة العرض وبالتالي انخفاض الأسعار، وأضافت: وهذا ما لم نلمسه في الأسواق المحلية.

وقالت: صحيح أن وزارة الاقتصاد خفضت المستوردات إلا أن هذا الإجراء خلق سوقاً سوداء هائلة للمهربات التي دخلت بصورة غير شرعية والتي يستهلكها المواطن.

تعاملات عربية

وبالعودة إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء والتي كشفت أن إجمالي مستوردات سورية من الدول العربية خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ٧٧٢,٦ مليار ليرة سورية مقارنة بالعام ٢٠١٩ والتي بلغت قيمة ٥٠٣ مليارات ليرة.

وبينت البيانات أن مصر احتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية بالنسبة للمستوردات خلال عام ٢٠٢٠ بقيمة إجمالية بلغت ٢٨٥,٥ مليار ليرة، تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة ١٧١,٦ مليار ليرة، يليها لبنان بقيمة ١٠١,٣ مليار ليرة، ثم الأردن بقيمة ٤١,٥ مليارات ليرة، ثم السعودية بقيمة ٤,٦ مليارات ليرة، فالعراق بقيمة ١,٤ مليار ليرة، على حين بلغ إجمالي المستوردات من بلدان عربية أخرى ١٦٦,٤ مليار ليرة.

وأوضحت بيانات المركزي للإحصاء أن إجمالي الصادرات السورية إلى الدول العربية بلغ ١٨٨٩,٧مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والتي بلغت فيه ٨٩٧ مليار ليرة، حيث احتلت العراق المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات السورية في عام ٢٠٢٠ بقيمة ٥٣٦,٩ مليار ليرة، تليها السعودية بقيمة ٣٥٩,١ مليار ليرة، ثم لبنان بقيمة ٣٠٠,٣ مليار ليرة، ثم مصر بقيمة ٢٠٤,٣ مليارات ليرة، فالأردن بقيمة ١١٥,٥٩ مليار ليرة، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة ١١٥,٥٥ مليار ليرة، في حين بلغ إجمالي الصادرات إلى دول عربية أخرى ٢٥٧,٨ مليار ليرة.

وبالنسبة للإدخال المؤقت خلال العام ٢٠٢٠ بلغ إجمالي قيم المواد ٣٤٧,٩ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغت فيه قيم المواد المدخلة مؤقتاً ٢٤٥ مليار ليرة، واحتل العراق المرتبة الأولى في العام ٢٠٢٠ بقيمة ٣٤٦,٧ مليار ليرة، يليه الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٦٥٥ مليون ليرة، ثم الأردن بقيمة ٢٠٨ ملايين ليرة، ثم لبنان بقيمة ١٢٧ مليون ليرة، وبلغ إجمالي البضائع المدخلة مؤقتاً من بلدان عربية أخرى ١٦٢ مليون ليرة.

كما بلغت قيمة المواد المعاد تصديرها ٣,٨ مليارات ليرة خلال العام ٢٠٢٠، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ أكثر من ٣ مليارات ليرة، احتل لبنان المرتبة الأولى في الدول العربية بالنسبة للمواد المعاد التصدير إليها بـ٩٠٣ ملايين ليرة، ، ثم الأردن بقيمة ٥٧٠ مليون ليرة، فالعراق بقيمة ٣٤١ مليون ليرة، يليه الإمارات العربية المتحدة بقيمة ١٢٦ مليون ليرة، فمصر بقيمة ٨٠ مليون ليرة، في حين بلغ إجمالي المواد المعاد تصديرها إلى دول أخرى ١,٨ مليار ليرة.

• سيروب لـ«الوطن»: وزارة الاقتصاد خفضت المستوردات إلا أن هذا خلق سوقاً سوداء هائلة للمهربات

• الانخفاض لا يعتبر ذا قيمة إذا لم ينعكس على الواقع الاقتصادي والتضخم وهذا ما يهم المواطن

سورية والاتحاد الأوروبي

وكشفت بيانات المكتب المركزي أن إجمالي مستوردات سورية من دول الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ٤٢٢,٩ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ ٣٥١,٧ مليار ليرة.

ووفقاً لبيانات المركزي للإحصاء احتلت رومانيا المرتبة الأولى بقيمة المستوردات والتي بلغت ١١٠,٣مليارات ليرة، تليها ألمانيا الاتحادية بقيمة ٥٩,٣ مليار، فإيطاليا بقيمة ٤٤,٤ مليار ليرة، ثم بلجيكا بـ٣٧,٣ مليار ليرة، ثم إسبانيا بـ٣٥,٥ مليار ليرة.

فهولندا بـ٣٥,٣ مليار ليرة، في حين بلغ إجمالي المستوردات من دول الاتحاد الأخرى ١٠٠,٥ مليار ليرة.

ووفقاً لبيانات المكتب بلغ إجمالي الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٢٠ نحو ١٣٧,٢ مليار ليرة، في حين في العام ٢٠١٩ بلغت ٧١,٩٧٥ مليار ليرة.

وبين المركزي للإحصاء أنه احتلت المرتبة الأولى بالصادرات السورية ألمانيا بـ٢٩,٦٦ مليار ليرة، تليها هولندا بـ٢٢,٣ مليار ليرة، ثم إسبانيا بـ١٤,٦٢ مليار ليرة، فإيطاليا بـ١٢,٢٢ مليار، ثم رومانيا بـ١٠,٧٣ مليارات، تليها بلجيكا بـ٤,٧١ مليارات، في حين بلغ إجمالي الصادرات إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي ٤٢,٩٩مليار ليرة.

على حين بلغ إجمالي قيم مواد الإدخال المؤقت من دول الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٢٠ نحو ٣٠٧,٩ ملايين ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والتي بلغت ٣٤٥ مليون ليرة، احتلت ألمانيا الاتحادية المرتبة الأولى حيث وصلت قيمة مواد الإدخال المؤقت منها ١٦٨ مليون ليرة تليها إسبانيا بـ٣٩ مليون ليرة، ثم ايطاليا بـ٧ ملايين وبلغ إجمالي قيم المواد من باقي دول الاتحاد ٩٣,٥ مليون ليرة.

بينما بلغ إجمالي قيم المواد المعاد تصديرها والتي مصدرها دول الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٢٠ نحو ١٣٣ مليون ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغت فيه ١٩٧ مليوناً، جاءت أولاً هولندا بقيمة ٧١ مليون ليرة، ثم ألمانيا الاتحادية بقيمة ٤٠ مليون ليرة، فبلجيكا بـ٢١ مليون ليرة.

دول أوروبية

وبينت بيانات المركزي للإحصاء أن إجمالي المستوردات من دول أوروبية أخرى خارج الاتحاد الأوروبي بلغ خلال العام ٢٠٢٠ نحو ٤٣٠,٧ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ ١٩٨ مليار ليرة، حيث احتلت روسيا الاتحادية المرتبة الأولى بقيمة ٢٠٣,١ مليارات ليرة، تليها أوكرانيا بـ١٦٢,٤ مليار، ثم سويسرا بـ٣٦,٩ مليار ليرة، فكرواتيا بـ٤,١ ملايين ليرة، في حين بلغ إجمالي المستوردات من دول أوروبية أخرى ٢٤,٤ مليار ليرة.

في حين بلغ إجمالي الصادرات السورية إلى دول أوروبية ليست ضمن دول الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٢٠ نحو ٩٢ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والتي بلغت ٤٥ مليار ليرة.

وبين المركزي للإحصاء احتلت كرواتيا المرتبة الأولى بقيمة الصادرات السورية خلال العام ٢٠٢٠ نحو ٧٦,١ مليار ليرة، تليها روسيا الاتحادية بقيمة ١٠,٦ مليارات ليرة، ثم أوكرانيا بنحو ١٠,٤ مليارات ليرة، فسويسرا بـ٧١,٤ مليون ليرة، في حين بلغت قيم المواد المصدرة إلى دول أوروبية أخرى ٣,٣ مليارات ليرة.

كما بلغ إجمالي قيم مواد الإدخال المؤقت المصدرة دول أوروبية ليست ضمن الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٢٠ نحو ٢٧,٢ مليون ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والتي بلغت ٢,٨٦٠ مليار ليرة، في حين بلغ إجمالي قيم المواد المعاد تصديرها من تلك الدول خلال العام ٢٠٢٠ نحو ١٦٩مليوناً، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ ٢٠٩,٨ ملايين.

مع أميركا

وبالنسبة للمواد المستوردة من دول أميركا بين المكتب المركزي للإحصاء أنه في العام ٢٠٢٠بلغ إجمالي قيمتها١٦٥,٣ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ حيث بلغت ٩٠ ملياراً.

ووفقاً لتقرير المركزي احتلت الأرجنتين المرتبة الأولى بقيمة ٧٥,١ ملياراً، يليها البرازيل بقيمة ٦٢,٣ ملياراً، ثم الأروغواي بقيمة ٩,٦ مليارات ليرة، فالولايات المتحدة بـ٩,٤ مليارات، بينما بلغ إجمالي المستوردات من بلدان أميركية أخرى ٨,٧ مليارات ليرة.

وكشف المكتب المركزي للإحصاء أن إجمالي المواد المصدرة من سورية إلى دول أميركا خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ١٥,٦ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والتي بلغت ٧,١ مليارات ليرة.

وأشار المركزي للإحصاء إلى أن الولايات المتحدة احتلت المرتبة الأولى بالصادرات السورية بين الدول الأميركية بـ٨,٢ مليارات ليرة، تليها البرازيل بـ٥١٢ مليون ليرة، فالأرجنتين بـ١١٢ مليون ليرة، في حين بلغ إجمالي الصادرات السورية إلى بلدان أميركية أخرى ٦,٧ مليارات ليرة.

وأشارت بيانات المركزي للإحصاء إلى أن إجمالي قيمة المواد المعاد تصديرها والتي مصدرها دول أميركا خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ١,٧ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ ٣٥ مليون ليرة، كان للولايات المتحدة النصيب الأكبر بنحو ٢٣٧ مليون ليرة، في حين لم يتم تسجيل أي مواد إدخال مؤقت من دول أميركا خلال العام ٢٠٢٠.

ولفت المكتب المركزي للإحصاء إلى أن إجمالي قيم المواد المستوردة من الدول الآسيوية بلغت ١٠٩٦ ملياراً، في حين بلغت قيمة المواد المستوردة خلال عام ٢٠١٩ نحو ٦٦٥ ملياراً.

ووفقاً لبيانات المركزي للإحصاء احتلت الصين المرتبة الأولى بـ٥٠٦,٢ مليارات ليرة، يليها الهند بـ١٩١,٤مليارات ليرة، فإيران بـ١٢٧,٦ ملياراً، ثم كوريا الجنوبية بـ٦٩,٦ ملياراً، تليها تركيا بـ٢٨ مليون ليرة.

وبين المكتب المركزي للإحصاء أن إجمالي الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ١٥٧,٨ مليار ليرة، في حين في العام ٢٠١٩ بلغت ١٠٣ مليارات ليرة.

وأشارت البيانات إلى أن تركيا احتلت المرتبة الأولى بـ٨٢,٤ مليار ليرة، تليها الهند بـ٢١,٨ مليار ليرة، فإيران بـ١٠,٩ مليارات ليرة، ثم الصين بـ٧,٤ مليارات ليرة، وأخيراً كوريا الجنوبية بـ٣١,١ مليون ليرة.

ولفت المركزي للإحصاء إلى أن إجمالي قيمة مواد الإدخال المؤقت من الدول الآسيوية خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ٢١,٣ مليار ليرة، مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ نحو ٣٣ مليار ليرة، احتلت إيران المرتبة الأولى بـ٢٠ مليار ليرة، تليها الصين بقيمة٦٦٥ مليون ليرة، فالهند بـ٢٦٥ مليون ليرة.

وأشار إلى أن إجمالي قيم المواد المعاد تصديرها والتي مصدرها دول آسيوية خلال ٢٠٢٠ بلغ ٧٨٢ مليوناً، مقارنة بالعام ٢٠١٩والذي بلغ أكثر من مليار ليرة، حيث جاء بالمرتبة الأولى الصين بـ٢٨٣ مليوناً، تليها الهند بـ٢٤٦ مليوناً، ثم تركيا بـ٢٢٩ مليوناً، فإيران بـ١٠,٥ مليون ليرة.

وبيّن التقرير إلى أن مجموع المستوردات من بلدان أخرى خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ١٧٣٤ ملياراً مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ ٢٩٨٢ ملياراً، في حين بلغ إجمالي المواد المصدرة إلى هذه الدول خلال العام ٢٠٢٠ نحو ١٥,٥ ملياراً مقارنة بالعام ٢٠١٩ والذي بلغ ١١,١ مليار ليرة.

البندورة السورية «مرغوبة» في العراق والخليج

حماة- محمد أحمد خبازي

من بعد العيد، وبعد انخفاضها الملحوظ، طرأت ارتفاعات سعرية عالية على معظم الخضراوات والفاكهة بأسواق حماة، وخصوصاً البندورة التي قفز سعرها من ٢٥٠٠ ليرة للصنف الأول لتبلغ عتبة الـ٣٥٠٠-٣٨٠٠ ليرة اليوم.

وعبر مواطنون بحماة لـ«الوطن» عن استغرابهم من تلك الارتفاعات المفاجئة، وبشكل خاص البندورة التي هبطت قبل العيد لسعر مقبول نسبياً.

وأوضح بعضهم أن البطاطا ارتفعت أيضاً من ٢٥٠٠ إلى ٢٨٠٠ ليرة للنوع الجيد، وكذلك الخيار البلدي والبانذنجان الأسود والكوسا. ولفت العديد منهم إلى أن الخضراوات بموسمها، وهي كثيرة بالأسواق ولكن أسعارها مرتفعة، في الوقت الذي يجب أن تكون فيه منخفضة لكونها سريعة التلف في هذه الأيام الحارة.

وبين العديد من الباعة في سوق ٨ آذار الشعبي بمدينة حماة، أن الأسعار ارتفعت فعلاً من بعد العيد، وخصوصاً البندورة.

وأوضح بعضهم أن المواد مرتفعة السعر بسوق الهال، وأنهم يبيعون وفق نشرة التموين وبهامش الربح المحدد، وأن انخفاض أسعار معظم الخضراوات والفاكهة لمصلحتهم إذا ما تحقق، لأنه يزيد الطلب عليها، وهو ما يعني زيادة مبيعاتهم وأرباحهم.

ولفت الباعة إلى أن أكثر المواد مبيعاً اليوم هي «الفول الأخضر والثوم اليابس والخيار البلاستيكي» ثم بالدرجة الثانية البانذنجان والكوسا، ثم البطاطا والبندورة بالدرجة الثالثة.

ومن جانبه بين رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عرواني لـ«الوطن»، أن كل أنواع الخضر متوافرة وبكميات كبيرة، ولكن الفاكهة قليلة.

وأوضح أن البندورة مطلوبة كثيراً بالعراق ودول الخليج، ويومياً تصدر موضبة بنحو ٢٠-٢٥ براداً، وهو ما جعل سعرها مستقراً بين ٣٠٠٠-٣٥٠٠ ليرة.

ولفت إلى أن البندورة المطروحة بأسواق حماة وغيرها من المحافظات مصدرها الوحيد الساحل، الذي يصدر كميات كبيرة منها.

وأما عن الأسعار فبيّن عرواني أن البطاطا بيعت أمس بالجملة بين ١٨٠٠-٢٤٠٠ ليرة للكيلو، والخيار البلاستيكي بين ٧٠٠-٩٠٠ ليرة، والخيار الأرضي بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ ليرة، والكوسا وهي كثيرة بين ١٠٠٠-١٦٠٠ ليرة، والبانذنجان الأسود بين ٧٠٠-٩٠٠ ليرة، والفول الأخضر بين ٦٠٠-٨٠٠ ليرة وهو للمؤونة.

وأما أسعار الفاكهة، فبيّن عرواني أن سعر التفاح ومصدره مناطق حماة الغربية والجيد من ريف دمشق، بحسب النوعية، فهناك تفاح بـ١٦٠٠ ليرة للكيلو بالجملة، وهناك تفاح بـ٢٨٠٠ ليرة، والنوع الممتاز بـ٣٠٠٠ ليرة.

أما البرتقال البلانسيا فيباع الكيلو بين ٥٠٠-١٠٠٠ ليرة.

من جانبه، بيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود، أنه تم تحديد أسعار الخضراوات والفاكهة بالنشرة التموينية التي أصدرتها المديرية أمس مع هوامش الربح القانونية.

وأوضح أن سعر كيلو البطاطا للمستهلك ٢٥٠٠ ليرة للصنف الأول، و٢٠٠٠ ليرة للصنف الثاني، وكيلو البندورة البلاستيكية صنف أول بـ٣٣٠٠ ليرة، و٢٨٠٠ ليرة للصنف الثاني، والخيار البلاستيكي ١٢٠٠ ليرة للأول و٨٠٠ ليرة للثاني، والكوسا ١٢٠٠ ليرة للأول و٧٠٠ ليرة للثاني، والبانذنجان ١٠٠٠ ليرة للأول و٨٠٠ ليرة للثاني والفول البلدي ٩٠٠ ليرة للأول و٧٠٠ ليرة للثاني. والتفاح ٣٠٠٠ ليرة للصنف الأول و٢٠٠٠ ليرة للصنف الثاني.

ولفت إلى أن هامش الربح حدد ٣٠ بالمئة للبندورة و٢٠ بالمئة لبقية الخضراوات، مع إضافة ١٥ ليرة لكل كيلو للمسافات التي تزيد على ١٠ كم عن مركز بيع الجملة.

وذكر زيود أن أي بائع يبيع بسعر أعلى عن المحدد بالنشرة التموينية يخالف وفق أحكام المرسوم ٨ للعام ٢٠٢١.

وأشار إلى أنه يوم أول من أمس السبت تمت مخالفة العديد من الباعة لبيعهم المواد بسعر زائد، أو لعدم إعلانهم عن الأسعار.